



في اليوم الدولي للمرأة انتهاكات متعددة من مختلف أطراف النزاع في سوريا

قمع النساء في مناطق السيطرة يكرس حالة من فقدان
التنمية والمساواة والأمن

الثلاثاء 8 آذار 2022

المحتوى

- أولاً: النظام السوري قتل 74 امرأة تحت التعذيب لا يصح نموذجاً للمقارنة معه.....2
- ثانياً: منهجية.....3
- ثالثاً: حصيلة أبرز الانتهاكات الواقعة على المرأة بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان
(على خلفية النزاع المسلح أو انتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان).....4
- رابعاً: ما لا يقل عن 107 حوادث اعتداء وتهريب تعرضت لها النساء على خلفية أنشطتهن في شمال
شرق وشمال غرب سوريا.....8
- خامساً: 24 حادثة قتل طالت النساء بدافع جنساني منذ آذار 2021 حتى آذار 2022.....16
- سادساً: الاستنتاجات والتوصيات.....18

أولاً: النظام السوري قتل 74 امرأة تحت التعذيب لا يصح نموذجاً للمقارنة معه:

عانى المجتمع السوري على مدى الأحد عشر عاماً الماضية من تبعات النزاع المسلح، وتتأثر النساء الفتيات بشكل خاص بسبب مركزهن في المجتمع وجنسهن، وقد تحدثنا في العديد من تقاريرنا السنوية التي نصدرها في اليوم الدولي للمرأة في 8 آذار، وفي 25 تشرين الثاني اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، عن الانتهاكات التي وقعت على خلفية النزاع وبين أطرافه بشكل أساسي، وكيف انعكس ذلك من عنف وقتل وتهجير واختفاء قسري وتعذيب وغير ذلك من انتهاكات على المرأة، إلا أن الانتهاكات الواقعة على المرأة لا تجري فقط بين أطراف النزاع، تنتهك بذلك القانون الدولي الإنساني، بل إن كثيراً من الانتهاكات بحق المرأة وقعت في المناطق التي سيطرت عليها قوى النزاع، أي بحق المجتمعات التي تحكمها.

لقد تأمل السوريون الذين شاركوا في الحراك الشعبي أن تكون المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام السوري نماذج في الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية واستقلال القضاء، وما إلى ذلك من مقتضيات دولة القانون، لكن هذا لم يحدث، وغالباً ما تقوم السلطات في تلك المناطق بمقارنة حالة الحريات، والحقوق والقضاء مع النظام السوري، وهذه المقارنة مستهجنة أشد الاستهجان، لأن المقارنة عادة ما تتم مع الأنظمة الحضارية التي تحترم القانون الدولي، وليس مع نظام متورط في ارتكاب العديد من الانتهاكات التي تشكل جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، ومارس عمليات الإخفاء القسري، وقتل 74 امرأة تحت التعذيب، وكتب دستوراً يجسد صفات الدكتاتورية، وأنشأ محاكم أمنية تتبع للأجهزة الأمنية بهدف تصفية الخصوم، هذا نظام متوحش مارس أفظع الانتهاكات بحق المرأة التي طالبت بالتغيير السياسي، وشرد ملايين النساء، واعتقل تعسفياً عشرات آلاف النساء.

لكل ما سبق، فإن هذا التقرير يقوم بعرض تحديث لقاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان ويستعرض حصيلة أبرز الانتهاكات الفظيعة التي وقعت على المرأة، على خلفية النزاع المسلح الداخلي، وكأنهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان، كما أنه من ناحية أخرى، يتحدث عن الانتهاكات والاعتداءات التي وقعت بحق المرأة في مناطق القوى المسيطرة الرئيسة الثلاث: المعارضة المسلحة، قوات سوريا الديمقراطية، هيئة تحرير الشام، والتي تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان.

والانتهاكات ضد المرأة تعتبر عقبة أمام تحقيق التنمية، والمساواة والانتقال نحو الديمقراطية والسلم، كما أنها تغرس الخوف وانعدام الأمن لدى المرأة، وتعرقل ممارستها للأنشطة الأساسية كالعمل والتنقل والتعليم، والمشاركة السياسية والاجتماعية، لذا لا بدّ من فضح الانتهاكات بحق المرأة، وتعرية مرتكبيها، والعمل على تشريع قوانين تواجه مرتكبي الانتهاكات، كل ذلك ضمن مسعى تمكين النساء اللواتي مورس العنف ضدهن من الوصول إلى شكل من أشكال المحاسبة، والتخفيف من وطأة الانتهاكات، نحو القضاء عليها نهائياً، وهذا يستلزم تضافر الأسرة والمجتمع، ورفع درجة الوعي الأسري والمجتمعي.

ثانياً: منهجية:

خلال عمليات المراقبة والتوثيق اليومية التي نقوم بها منذ آذار/ 2011، رصدنا كمّاً متنوعاً من الانتهاكات الواقعة ضدّ المرأة السورية، وقمنا ببناء قاعدة بيانات خاصة بالانتهاكات التي وقعت عليها، تحتوي الجهة التي قامت بالانتهاك، وتاريخ الحادثة، وموقعها، وغير ذلك من التفاصيل، وتظهر قاعدة البيانات تصدر النظام السوري وحليفه الإيراني والروسي لمجمل الانتهاكات المرتكبة بحق المرأة السورية، وبشكل خاص عمليات القتل، الاعتقال التعسفي، الاختفاء القسري، ونقوم بمراكمّة البيانات بشكل دوري، وإصدار إحصائيات شاملة كي نظهر الخسارة الهائلة التي تعرض لها المجتمع السوري جراء الانتهاكات التي وقعت على المرأة، وسوف نعرض حصيلة محدثة للبيانات لأبرز الانتهاكات التي ارتكبتها أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا بحق السيدات "الإناث البالغات" منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2022، التي تمكّننا من توثيقها.

ويتحدث التقرير في قسمه الثاني عن بعض جوانب معاناة المرأة والانتهاكات الممارسة ضدها في المناطق الواقعة خارج سيطرة النظام السوري، وقد تحدثنا مطوّلاً عن انتهاكات النظام السوري، ونخصص هذا الجزء من التقرير للحديث عن انتهاكات الأطراف الأخرى، ونركّز على الانتهاكات الأوسع والأكثر ضرراً، حيث نستعرض حصيلة ثمانية أشكال مختلفة من العنف وهي التي تمكّننا من توثيقها والتي تعرضت لها السيدات على خلفية أنشطتهن وحصيلة القتل بدافع جنساني، ولكوننا نصدر تقريراً سنوياً في اليوم الدولي للمرأة، فسوف نذكر الإحصائيات التي تمكّننا من توثيقها في غضون عام، أي منذ آذار 2021 حتى آذار 2022.

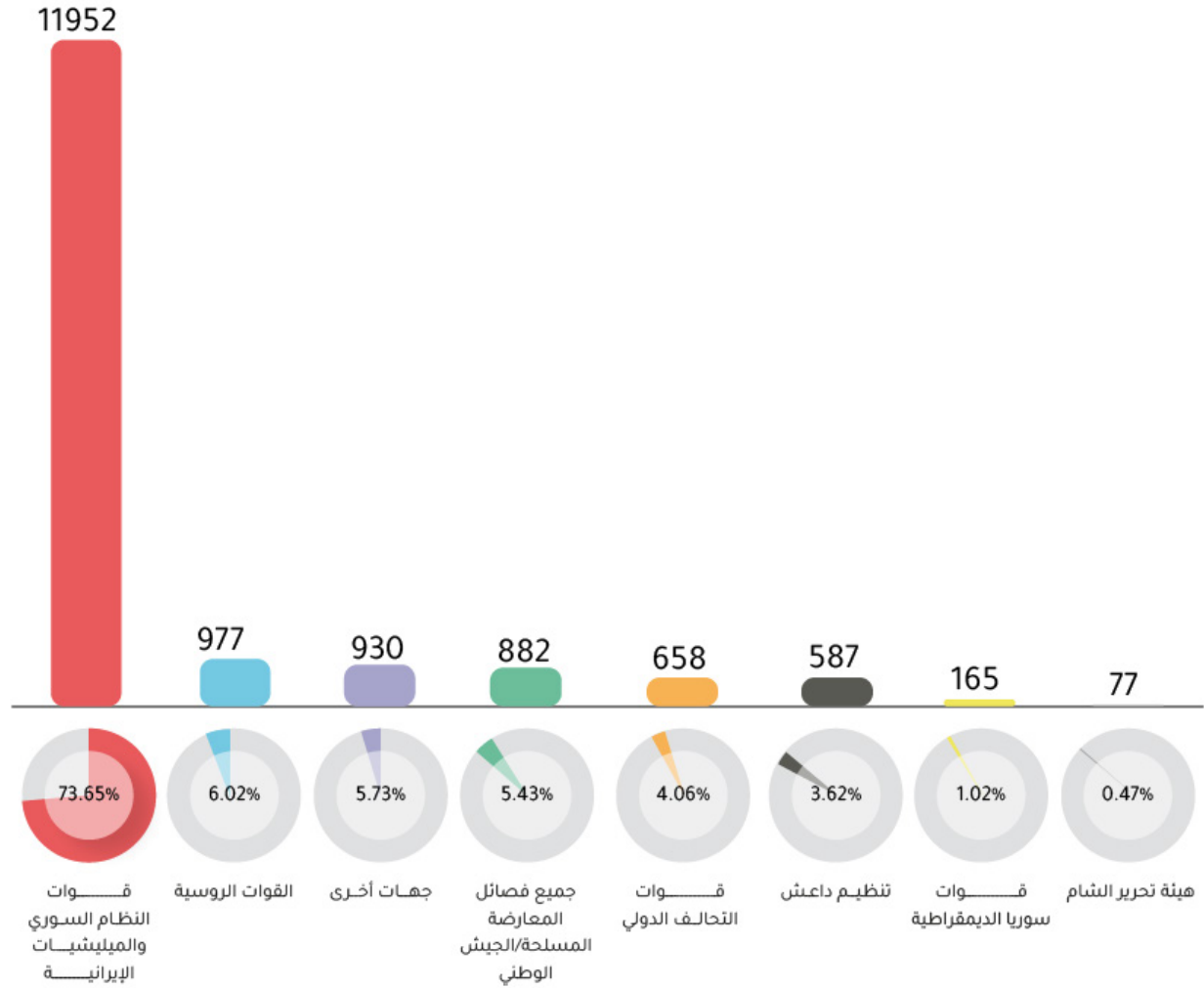
إضافة لما سبق، فإن التقرير يركّز على الروايات واللقاءات التي أجريناها مع السيدات الناشطات والعاملات في مجالات مختلفة واللواتي تعرضن لإحدى الانتهاكات الواردة في التقرير، وذلك ضمن المناطق التي تخضع لسيطرة كل من قوات سوريا الديمقراطية، هيئة تحرير الشام، قوات الجيش الوطني/فصائل المعارضة المسلحة، وذلك إما عبر زيارتهم مباشرة أو عبر برامج الاتصال، ونستعرض في هذا التقرير 9 روايات حصلنا عليها عبر حديث مباشر مع الشاهدات، وليست مأخوذة من مصادر مفتوحة، وقد استخدمنا في معظمها أسماء مستعارة، وقمنا بإخفاء المعلومات المتعلقة التي تشكل خطورة أمنية على الشاهدات كالجبهة التي تعملن لصالحها أو المناطق التي يقيمّن فيها، بناءً على طلبهن ومنعاً من تعريضهن للمضايقات أو الملاحقة الأمنية، لم يحصل الشهود على أي تعويض مادي أو وعود مقابل إجراءاتهم للمقابلات، وقد أخبرنا جميع من التقينا بهم بهدف التقرير، وحصلنا على موافقتهم في استخدام المعلومات التي أدلوا بها بما يفيد أهداف التقرير وعمليات التوثيق، وكل ذلك وفق البرتوكولات الداخلية لدينا والتي نعمل بموجبها منذ سنوات، ونسعى دائماً لتطويرها لتواكب أفضل مستويات الرعاية النفسية للضحايا.

ما ورد في هذا التقرير يُمثّل الحدّ الأدنى الذي تمكّننا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديث الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

ثالثاً: حصيلة أبرز الانتهاكات الواقعة على المرأة بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان (على خلفية النزاع المسلح أو انتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان):

ألف: القتل خارج نطاق القانون:

وثّق فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن 16228 سيدة (أنثى بالغة) على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2022، يتوزعن على النحو التالي:

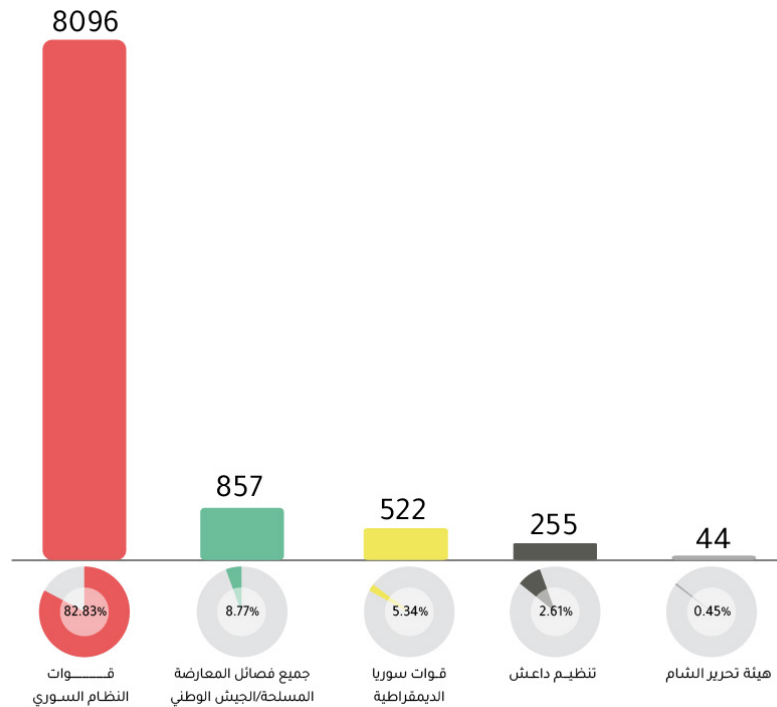


- قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية)¹: 11952
- القوات الروسية: 977
- تنظيم داعش: 587
- هيئة تحرير الشام²: 77
- جميع فصائل المعارضة المسلحة/الجيش الوطني³: 882
- قوات سوريا الديمقراطية: 165
- قوات التحالف الدولي: 658
- جهات أخرى: 930

يظهر المخطط البياني لحصيلة الضحايا من السيدات أن النظام السوري هو المسؤول عن قرابة 74 % من حالات القتل خارج نطاق القانون مقارنة ببقية أطراف النزاع. وهذا يدل على تعمد النظام السوري استهداف السيدات بعمليات القتل، وتأتي ثانياً القوات الروسية.

باء: الاعتقال/الاحتجاز التعسفي أو الاختفاء القسري:

بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإن ما لا يقل عن 9774 سيدة لا تزال قيد الاعتقال أو الاختفاء القسري على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2022، يتوزع على النحو التالي:



¹ نستخدم مصطلح النظام السوري بشكل عام عوضاً عن مصطلح الحكومة. وذلك لأن طبيعة السلطة في سوريا هي توتاليتارية دكتاتورية تركز في الحكم على مجموعة محدودة جداً من الأفراد. هم رئيس الجمهورية وقادة الأجهزة الأمنية بشكل رئيس. فيما يلعب الوزراء بمن فيهم رئيس الوزراء ووزير الداخلية دوراً شكلياً ومحدوداً للغاية ويقتصر على تنفيذ ما يرسمه النظام الحاكم بدقة. وليس لهم أي قرار أو دور فاعل. حيث يقتصر دور الحكومة على التبعية والخدمية فقط. فيما كافة الصلاحيات الرئيسية متركزة بيد رئيس الجمهورية والأجهزة الأمنية. فالحكم في سوريا هو فردي/عائلي ولا توجد هيكلية تطبيقية. وإنما هيكلية واجهة فارغة. فوزير الداخلية يتلقى الأوامر من الأفرع الأمنية التي من المفترض أنها تتبع له. ولا يستطيع وزير العدل أن يستدعي عنصر أمن مدني الرتبة وليس رئيس فرع أمني. الأفرع الأمنية مع الرئيس هي النظام الذي يحكم سوريا.

² صنفها الأمم المتحدة منظمة إرهابية

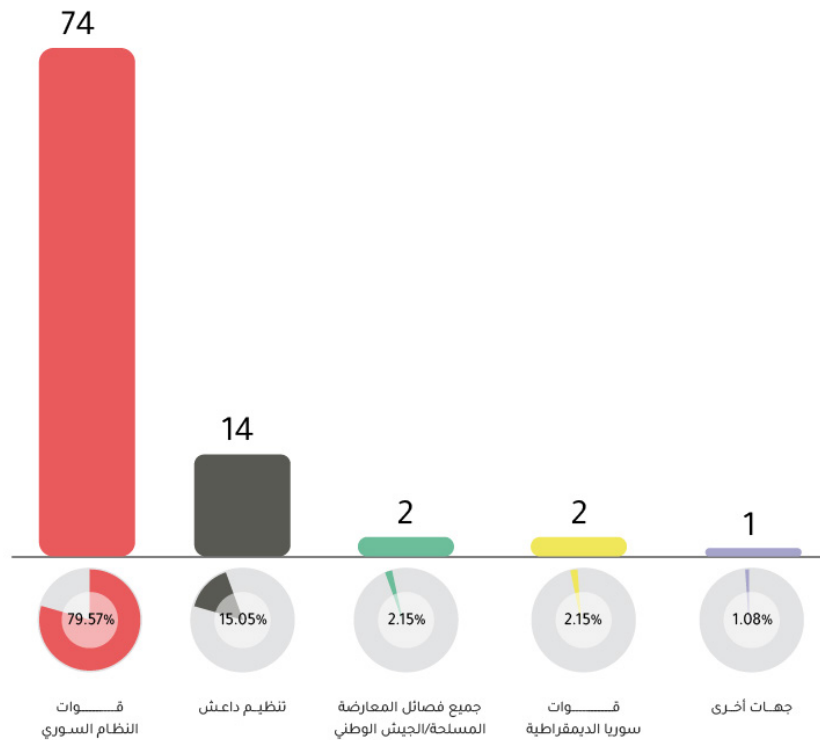
³ مختلف فصائل المعارضة المسلحة/الجيش الوطني منذ عام 2011 حتى الآن في جميع المناطق التي سيطرت عليها.

- قوات النظام السوري: 8096
- تنظيم داعش: 255
- هيئة تحرير الشام: 44
- جميع فصائل المعارضة المسلحة/الجيش الوطني: 857
- قوات سوريا الديمقراطية: 522

يظهر المخطط البياني لحصيلة المعتقلين أو المختفين قسرياً من السيدات أن النظام السوري هو المسؤول عن قرابة 83 % من حالات الاعتقال والاختفاء القسري مقارنة ببقية أطراف النزاع. وهذا يدل على تعمد النظام السوري ملاحقة واعتقال/احتجاز وإخفاء الإناث بدوافع متعددة، على نحو مخطط ومدرّس.

تاء: الموت بسبب التعذيب:

وثق فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن 93 سيدة بسبب التعذيب على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2022، يتوزع على النحو التالي:



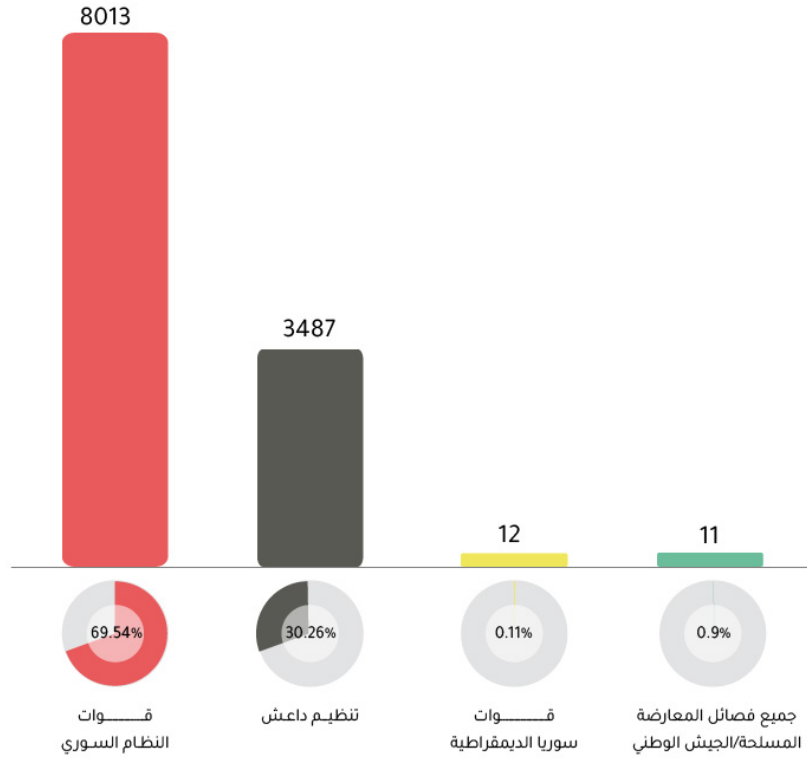
- قوات النظام السوري: 74
- تنظيم داعش: 14
- قوات سوريا الديمقراطية: 2
- جميع فصائل المعارضة المسلحة/الجيش الوطني: 2
- جهات أخرى: 1

وتشير سجلات الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أن من بين الضحايا السيدات اللواتي قتلن بسبب التعذيب على يد قوات النظام السوري، سيدة واحدة وردت صورتها ضمن مجموعة صور قيصر، وسيدتان اثنتان قام النظام السوري بتسجيلهما في السجل المدني على أنهما توفيتا.

يظهر المخطط البياني لحصيلة الضحايا السيدات بسبب التعذيب أن النظام السوري هو المسؤول عن قرابة 80 % من حالات القتل بسبب التعذيب مقارنة ببقية أطراف النزاع.

ثاء: العنف الجنسي:

سجلنا ما لا يقل عن 11523 حادثة عنف جنسي ضد الإناث على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2022، تتوزع على النحو التالي:



- قوات النظام السوري: 8013
- تنظيم داعش: 3487
- قوات سوريا الديمقراطية: 12
- جميع فصائل المعارضة المسلحة/الجيش الوطني: 11

يظهر الرسم البياني السابق أن النظام السوري مسؤول عن قرابة 70% من حالات العنف الجنسي المسجلة لدينا، يليه تنظيم داعش، وقد مارس الطرفان العنف الجنسي كسلاح حرب استراتيجي وأداة تعذيب وانتقام ضد المجتمع السوري.

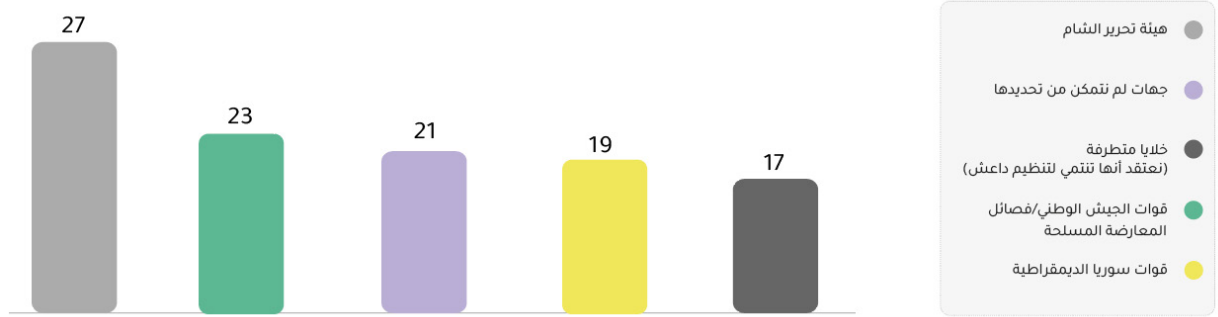
رابعاً: ما لا يقل عن 107 حوادث اعتداء وترهيب تعرضت لها النساء على خلفية أنشطتهن في شمال شرق وشمال غرب سوريا:

رصدنا العديد من حالات تعرض النساء للعوامل والناشطات لأنماط متعددة من العنف، في شمال شرق وشمال غرب سوريا، وعلى نحو متفاوت بين منطقة وأخرى، وقد دفعت النساء اللواتي انخرطن في الأنشطة المجتمعية والسياسية والإعلامية والإنسانية، مثل: تغطيتهن الإعلامية للاشتباكات أو مشاركتهن في عمليات الإنقاذ، الشرطة، دفعن ثمناً باهظاً تجسّد في تعرّض كثيرات منهن لأنماط مختلفة من المخاطر والتهديدات، والاعتداءات الجسدية والمعنوية، ومن أبرز تلك الممارسات والانتهاكات:

- التضييق على حرية التنقل واللباس والتعليم.
- استدعاءات متكررة للمراكز الأمنية تحت مزايع التحقيق حيث وجهت لهن تهمة ملفقة.
- إجبارهن على توقيع تعهد بعد استدعائهن للتحقيق أو للقضاء بالتوقف عن نشاطهن وبعدم التصريح عما تعرضن له في أثناء التحقيق معهن.
- تزامنت العديد من الانتهاكات مع عمليات تشهير استهدفت سمعة النساء وكرامتهن، والكتابة ضدهن على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، بهدف تليخ سمعتهن في مجتمعاتهن المحلية، وبالتالي نبذهن من المجتمع.
- تعرضن في بعض الأحيان للهجوم المزدوج، من قبل القوة المسيطرة، وبعض عادات وتقاليد المجتمع.
- لاحظنا في بعض الحالات التي وثقناها أن مستويات العنف بلغت حدّ التهديد أو التعرض للقتل، وتهديد أسرهن، وأجبرت بعض النساء على إيقاف عملهن أو إغلاق المراكز المختصة بشؤون المرأة بذريعة عدم الحصول على تصريح عمل أو ترخيص من قبل الجهة المسيطرة، وقد رصدنا في العديد من الحالات إيقاف أنشطة محددة في المراكز المختصة بالمرأة (دون إغلاق المركز بشكل كامل) مثل الأنشطة والبرامج المتعلقة بالعنف الجنسي، الذي تتعرض له النساء أو التمكين السياسي للمرأة، وتركزت هذه الممارسات بشكل رئيس في مناطق سيطرة هيئة تحرير الشام.

اختلفت شدة ونوع الانتهاكات بين منطقة وأخرى، بحسب الجهة المسيطرة، وطبيعة/نوع نشاط النساء اللواتي تعرضن للعنف، وبشكل عام لاحظنا أن العديد من أشكال العنف التي مورست ضد المرأة كانت قد تشابهت في ممارستها الأطراف المسيطرة في شمال غرب وشرق سوريا، في مناطق سيطرة هيئة تحرير الشام وقوات الجيش الوطني وقوات سوريا الديمقراطية.

سجل فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 107 حوادث اعتداء وتهريب تعرضت لها النساء الناشطات أو العاملات أو المراكز المختصة بالمرأة على خلفية أنشطتهن في شمال شرق وشمال غرب سوريا منذ آذار/ 2021 حتى آذار/ 2022 وقد توزعت بحسب الجهة المسؤولة عنها على النحو التالي:



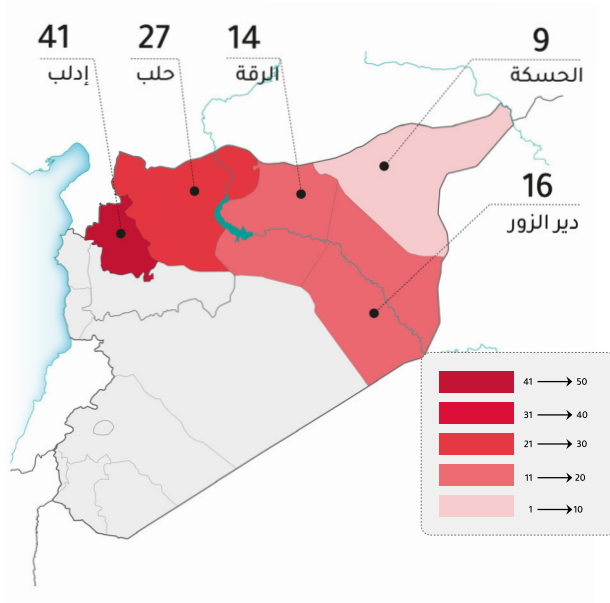
هيئة تحرير الشام: 27

جهات لم نتمكن من تحديدها: 21

خلايا متطرفة (نعتقد أنها تنتمي لتنظيم داعش): 17

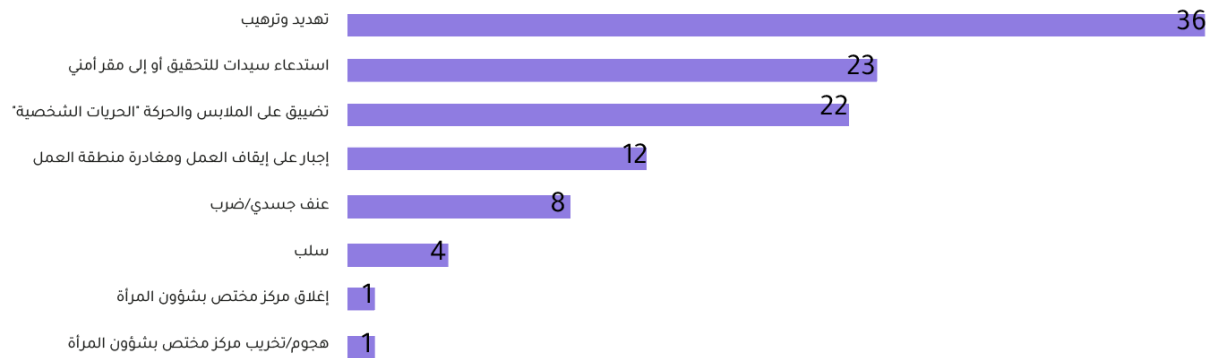
جميع فصائل المعارضة المسلحة/الجيش الوطني: 23

قوات سوريا الديمقراطية: 19



وتوزعت بحسب المحافظات التي وقعت فيها الحادثة على النحو التالي:

بينما توزعت بحسب نوع الحادثة إلى:



- **تهديد وترهيب: 36**
- **استدعاء سيدات للتحقيق أو إلى مقر أمني: 23**
- **التضييق على الملابس والحركة "الحريات الشخصية": 22**
- **الإجبار على إيقاف العمل ومغادرة منطقة العمل: 12**
- **عنف جسدي/ضرب: 8**
- **سلب: 4**
- **هجوم/تخريب مركز مختص بالمرأة: 1**
- **إغلاق مركز مختص بالمرأة: 1**

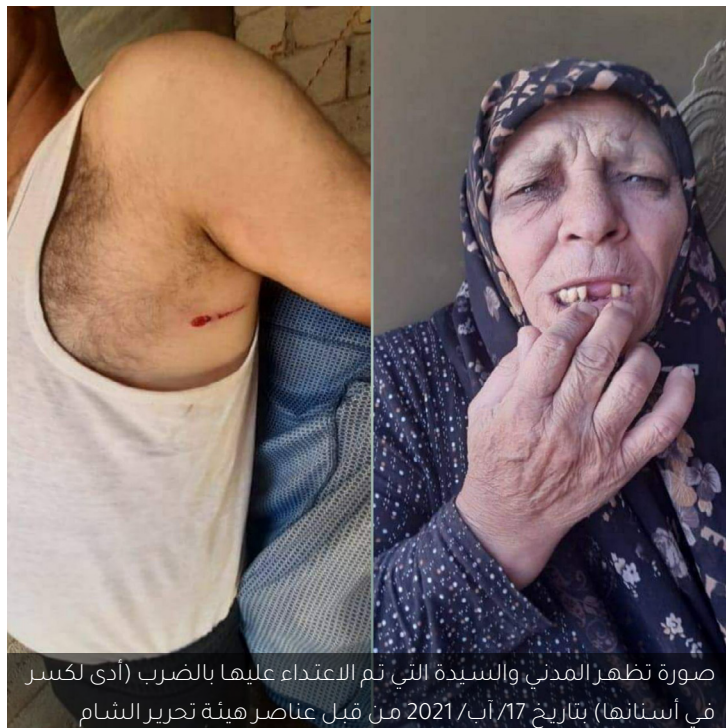
لقد تسببت هذه الانتهاكات في ردع النساء عن المشاركة الفاعلة في مختلف المجالات، السياسية، الإعلامية، وما يتعلق بحرية الرأي والتعبير، والنشر على صفحات التواصل الاجتماعي، وبشكل خاص فيما يتصل بنقد الانتهاكات بحق المرأة. كما ساهمت في الضغط على أسرهن لإجبارهن على التوقف عن العمل، أو تم فصلهن من الوظائف أو الكيانات المحلية اللواتي حصلن على عضوية فيها، وأجبرت العديد من السيدات اللواتي تعرضن لها على ترك عملهن وإيقاف أنشطتهن، أو التخفيف والحدّ منها، أو الهروب والنزوح والسفر نحو مناطق أخرى ليعيموا فيها أو مغادرة البلاد.

نشير إلى أنه في معظم الأحيان، لم تتخذ الجهات المسيطرة أية خطوات لضمان حماية النساء ومحاسبة الفاعلين، بل على العكس من ذلك، فقد أخبرتنا العديد من النساء اللواتي لجأن إلى القضاء أو مراكز الشرطة، أنه تم التعاطي معهن بتقاعس ولا مبالاة، أو بإلقاء اللوم على المرأة وعلى نشاطها، وذلك بسبب ضعف البنية القانونية والتشريعية التي تحمي حقوق المرأة، وعجز آليات التحقيق والمساءلة عن محاسبة المتورطين في الانتهاكات بحقها، أو عدم الرغبة في ذلك.

ألف: مناطق سيطرة هيئة تحرير الشام:

إنّ التمييز السلبى بحق المرأة هو أبرز ما تعاني منه في المناطق الخاضعة لسيطرة هيئة تحرير الشام، وبطال التمييز، حرية الحركة، واللباس، والعمل، وبشكل خاص العمل في منظمات المجتمع المدني، الإعلامية، الإغاثية، السياسية: مما أدى إلى انخفاض مساهمة المرأة في الشأن العام بشكل ملحوظ، واضطرت العديد من النساء إلى النزوح إلى مناطق أخرى سعياً للبحث عن عمل، وبشكل خاص النساء المعيلات لأسرهن بعد مقتل أو اختفاء زوجها، وكنا قد أصدرنا [تقريراً مفصلاً](#) حول انتهاكات هيئة تحرير الشام ضد المجتمع السوري رصدنا فيه ما لا يقل عن 108 حوادث استهدفت النساء فيها على خلفية عملهن أو على خلفية معارضتهن لممارسات هيئة تحرير الشام، منذ بداية عام 2014 حتى كانون الأول/ 2021، كما تحدثنا فيه عن الجانب القضائي، ومراكز الاحتجاز التابعة للهيئة، ويؤدي الخلل في النظام القضائي وانعدام استقلاليته إلى تقويض حقوق المرأة وإنصافها.

الثلاثاء 17/ آب/ 2021 اعتدت عناصر تابعة لهيئة تحرير الشام على سيدة بالضرب؛ ما تسبب لها بضرر في أسنانها؛ وذلك لأنها حاولت منعهم من اعتقال نجلها. وقعت الحادثة في إطار حملة دهم واعتقال شنتها هيئة تحرير الشام في مخيم خير الشام للنازحين الواقع شمال بلدة كلي بريف محافظة إدلب الشمالي. وقد وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان اعتقال 3 مدنيين، واقتيادهم إلى جهة مجهولة. وقد تزامنت الحملة مع إطلاق نار كثيف من قبل عناصر الهيئة والاعتداء على مدني بالضرب أيضاً.



إدارة المناطق المحررة
منطقة سرمد

بيان

توضيح حول القضية في مخيم "خبرات الشام" ببلدة كلي شمال إدلب

قامت دورية تتبع لقسم شرطة منطقة سرمد بمداخلة بيوت بعض المطلوبين قضائياً من قبل المحكمة بقضية سلب وخطف وتهديد بالقتل، على إثرها قام بعض الأشخاص في المخيم بعمالة الدورية وإعاقة اعتقال المطلوبين، مما اضطر الدورية أن تقوم بالتعامل معهم وحصل على إثرها أضرار.

وبعد أن اعتقلت الشرطة المطلوبين قامت قيادة شرطة منطقة سرمد بالجلوس مع وجهاء المخيم ومع المتضررين ومنهم المرأة التي ظهرت بالفيديو المنتشر وقدم لها الاعتذار عما حصل، وقد طلب منها أن تقدم شكوى.

ولأن سلامة الأهالي من مسؤولية بيتنا تقوم قيادة الشرطة وقيادة المنطقة بمتابعة الحادثة وحيثياتها والوقوف على التفاصيل لمعرفة كيفية وقوع الضرر.

مكتب العلاقات العامة في منطقة سرمد

بيان صادر عن إدارة منطقة سرمد التابعة لهيئة تحرير الشام عن حادثة مخيم خير الشام وتقديم الاعتذار للسيدة

بتول العبدو، ناشطة إعلامية، ومصورة متعاونة مع عدة وكالات إعلامية، من أبناء مدينة كفر نبل جنوب محافظة إدلب، في 28/ كانون الأول/ 2021 تلقت بلاغاً بالاستدعاء إلى مبنى النيابة العامة التابعة لحكومة الإنقاذ في مدينة إدلب، على خلفية قيامها بنشاط جماعي للنساء وتصويره وسط إحدى المخيمات في ريف محافظة إدلب نهاية تشرين الثاني/ 2021 ضمن فعالية خاصة باليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة وعلى خلفية انتقادها أحد المدرسين في جامعة إدلب التابعة لحكومة الإنقاذ ضمن تعليق لها على صفحة محلية عامة.

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع الناشطة بتول العبدو⁴ وأفادت بالتالي: "تلقيت رسالة عبر محادثة على تطبيق واتساب من شخص يبلغني فيها بمراجعة النائب العام في مدينة إدلب في اليوم التالي، وتوجهت لمراجعة النائب العام برفقة أحد أفراد عائلتي، هناك دخلت مكتب النائب، وطرح علي العديد من الأسئلة عن نشاطي والجهات التي أعمل معها ولماذا أقوم بمهاجمتهم، ووصفني بالذباب الإلكتروني علماً أنني هاجمت فقط أحد المدرسين في جامعة إدلب لأنه طرد طالباً نازحاً لم يستطع دفع القسط الجامعي، ثم سألتني عن فعالية عادية خاصة بالنساء ولماذا قمت بتصويرها علماً أنني لم أنشر شيئاً عنها، وأخبرني أن مجتمعنا مسلم وعيلنا احترام ذلك وحذرتني من تكرار هذه الأفعال على حدّ وصفه، وإلا سيرفعون دعوى ضدي" قالت بتول إنها توقفت عن تغطية أي عمل يخص النساء بسبب المتاعب التي تواجهها عند التصوير والنشر سواء من قبل المجتمع أو هيئة تحرير الشام.

السيدة هند الأحمد، من أبناء بلدة أطمه في ريف محافظة إدلب الشمالي، معلمة متطوعة في إحدى مدارس بلدة أطمه، في 6/ كانون الثاني/ 2022 تعرضت هند للاعتداء ومصادرة حقيبتها على إحدى نقاط التفتيش التابعة لهيئة تحرير الشام في بلدة أطمه بسبب مشادة كلامية بين زوجها وعناصر نقطة التفتيش ولوجود كتب مدرسية تتبع للحكومة المؤقتة في حقيبتها وقد أخبرتنا⁵: "بينما كنت مع زوجي بسيارتنا في طريقنا إلى مدينة الدانا، أوقفنا عناصر الحاجز المطالبين بتفتيش السيارة ثم تفتيش جوالنا وجهاز حاسوب محمول كان في السيارة وكان أسلوبهم سيئاً جداً، وعندما طلبوا حقيبتني الشخصية أخبرهم زوجي أنهم تمادوا وأنّ حقيبتني خاصة ولا تحتوي شيئاً، فقاموا بالصراخ، عندها طلب مني زوجي النزول من السيارة والابتعاد عن الحاجز نحو الجهة المقابلة، فدفعتني أحد العناصر ونزع حقيبتني عنوة، وفتشها، ووجد فيها كتاباً من طباعة الحكومة المؤقتة، وقال لي لن تعاد، وبعد نحو نصف ساعة من المشادة معهم أخذوا معلوماتنا ورفضوا إعادة الحقيبة" أضافت هند أن عناصر الحاجز أخبرتها أنهم سيتصلون بها للتحقيق معها ولكن لم يتم التواصل معها حتى لحظة مقابلتنا معها.

باء: مناطق سيطرة فصائل المعارضة المسلحة/قوات الجيش الوطني:

مارست فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني العديد من أنماط التضييق على النساء، حيث تعرضت النساء العاملات والناشطات الإعلاميات لعمليات استدعاء إما للمقرات الأمنية التابعة للفصائل المتعددة أو الأجهزة الأمنية على خلفية انتقاداتهن السياسية أو الإعلامية لممارسات عناصر قوات الجيش الوطني في المناطق التي يسيطر عليها تم خلالها التحقيق معهن وإلزامهن بوقف عملهن أو اعتقالهن، كما لاحظنا وقوع بعض الممارسات التي تحمل تمييزاً على أساس العرق، كالتضييق على بعض أعمال، وعلى الحريات الشخصية للنساء الكرديات في ريف حلب الشمالي.

⁴ تواصلنا معها عبر الهاتف في 6 / شباط/ 2022

⁵ عبر الهاتف في 6/ شباط/ 2022

السيدة حياة النعسان، عاملة صحة مجتمعية لدى إحدى المنظمات الإنسانية العاملة في ريف حلب الشمالي، في 8/ أيلول/ 2021 شاركت حياة ضمن حملة مجتمعية للتوعية من خطر تفشي فيروس كوفيد-19 وتعرضت خلال أحد جولاتها على عدة مناطق في مدينة عفرين للمضايقات من قبل عناصر يتبعون لقوات الجيش الوطني بسبب ملابسها؛ ما اضطرها لإيقاف متابعة جولاتها ضمن فريقها، تقول حياة⁶ "خرجنا لعدة أيام في أيلول/ 2021 ضمن جولات توعية نقوم خلالها بزيارة المنازل والمحلات والتجمعات وتوزيع بروشورات حول الوقاية من الإصابة بفيروس كورونا، وفي إحدى الجولات، التي كانت من قبل فريق جميع أعضائه من النساء، تقدّم نحوي ثلاثة عناصر مسلحين، كانوا في الحي، وأخبروني أن علي ارتداء ملابس لائقة كي أتمكن من زيارة الأهالي ووجهوا لي عبارات مؤذية، مثل "فاجرة" وحذروني إن رأوني مرة أخرى بهذه الملابس فإنهم سيتصرفون تصرف آخر" أخبرتنا حياة أنها لم تستطع اللجوء لأية جهة لتقديم شكوى ضد العناصر الذين هددوها بسبب عدم ثقتها من جدوى الشكوى وخوفها من انتقام العناصر منها.

السيدة هادية العبد الله، من أبناء مدينة حمص ونازحة في مدينة صوران بريف محافظة حلب الشمالي، ناشطة إعلامية ورسامة كاريكاتير، في 28/ تشرين الثاني/ 2021 استدعتها عناصر تابعة لقوات الجيش الوطني للتحقيق على خلفية رسم كاريكاتور ساخر لإحدى الشخصيات السياسية في المعارضة السورية وإحدى الشخصيات العسكرية في قوات الجيش الوطني، وأجبرت على التوقيع على عدم نشر ومشاركة رسوماتها التي تطل أي شخص، وقد أخبرتنا⁷: "عادة ما أقوم بالتعليق على أي حدث يتداوله الناس على مواقع التواصل الاجتماعي عبر رسم كاريكاتوري يعبر عن الحدث، وجميعنا يدرك السخط الذي يبداه السكان من سياسي المعارضة أو بعض القادة العسكريين، فقامت برسم لوحتين وأرسلتهما إلى مجموعة خاصة بالأخبار على التلغرام وظهرت أنني أشارك في التعبير عن رأي لأفاجأ في اليوم التالي بدورية للشرطة العسكرية، طلبت مني مراجعة أحد مقرات الشرطة في غضون 24 ساعة، وعندما ذهبت صدمت بتوجيه اتهامات لي أنني مأجورة وأساهم في نشر الفتنة مع شتائم على سبيل أنني غبية وسطحية وأن هذه الانتقادات أعلى من فهمي، وفي نهاية الاستجواب قال لي المحقق أنه سيحتفظ بملفي وسيقومون بمراقبة أعمالي وفي حال تطرقت مجدداً لأية شخصية مرتبطة بمناطقهم فإنهم سيقومون بسجني ورفع دعوى ضدي ومحاكمتي" أضافت هادية أنه منذ استدعائها توقفت عن نشاطها على نحو كبير وضيق عملها بحدود لا تتجاوز بعض القضايا العامة التي لا تثير ردود أفعال ضدها كعمليات القصف والمعتقلين وغيرها.

السيدة روشين مصطفى، من أبناء قرية جندريس في ريف محافظة حلب الشمالي، معلمة لغة كردية، استدعت روشين مرتين في كانون الأول/ 2021 على خلفية عملها؛ بذريعة أنها كانت تعمل في إحدى المدارس التابعة لقوات سوريا الديمقراطية عندما كانت تسيطر على منطقة عفرين، كما تعرضت لحادثة تهديد واعتداء بذريعة أنها تقوم بنشر أفكار العلمانية في أثناء عملها وقد أخبرتنا⁸ "عندما استدعوني من عملي نحو التحقيق، سألوا عن معلومات تفصيلية عن عملي في المدرسة في حقبة سيطرة قوات سوريا الديمقراطية على القرية، وعن ارتباطي بهم، وعلى الرغم من تأكدي أنني معلمة وليس لعملي علاقة بمن يسيطر إلا أنني وجدت نفسي متهمه ولم يقتنعوا بكلامي وقالوا لي أنهم سيستدعونني بشكل متكرر إلى حين التأكد من توجهاتي، ليس الاستدعاء فقط هو ما تعرضت له، بل دخلت في إحدى المرات عناصر مسلحة المدرسة وهددوني مع زملاء آخرين لي في المدرسة إذا قمنا بنشر أفكار الإلحاد أو العلمانية بين الأطفال فإنهم سيقتلوننا". قالت روشين أن عناصر الفصائل غير منضبطة ويفعلون ما يحلو لهم خاصة تجاه المعلمين الكرد فالتهم دائماً جاهزة.

⁶ عبر الهاتف في 16/ كانون الثاني/ 2022

⁷ عبر الهاتف في 30/ كانون الثاني/ 2022

⁸ عبر لقائنا في 2/ شباط/ 2022

تاء: مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية:

قامت قوات سوريا الديمقراطية بممارسات مشابهة للأطراف الأخرى، وكما أشرنا سابقاً فإن القوى المسيطرة تشترك في كثير من أنماط الانتهاكات والاعتداءات ضد المرأة، وقد سجلنا قيام قوات سوريا الديمقراطية بالاعتداء على النساء المطالبات بحقهن في العمل وحرية الرأي، وتم احتجاز بعضهن، كما سجلنا ممارسات تمييز ضد المرأة العربية على خلفية عرقية، تجسد ذلك في الحرمان من العمل، أو إيقافها عن العمل، والتضييق على حرية التنقل، كما تعرضت العديد من النساء الناشطات للتهديد على خلفية الرأي. والنظام القضائي في مناطق قوات سوريا الديمقراطية غير مستقل عن السلطة التنفيذية العسكرية، مما ينعكس سلباً بشكل صارخ على حقوق المرأة.

السيدة حورية البكري، من أبناء مدينة الرقة، ممرضة، تعرضت للضرب والاعتداء في 8/ تموز/ 2021 من قبل عناصر يتبعون لقوات سوريا الديمقراطية في أثناء مدهمة العيادة التي تعمل فيها؛ بسبب رفضها السماح لهم بالتفتيش وقد أخبرتنا⁹: "داهمت عناصر الأمن العام العيادة وقاموا مباشرة بخلع الباب، فوقفت أمامهم وسألتهم ماذا يريدون، فقاموا بضربي ودفعي عن الباب ثم قاموا بتخريب العيادة وسألوني عن مكان الطبيب مع أنه معتقل لديهم منذ اليوم السابق، لم يقوموا بالتفتيش وإنما فقط جاؤوا لضربي وتخريب العيادة" أضافت حورية أنهم أفرجوا عن الطبيب الذي تعمل لديه في اليوم ذاته، الذي داهموا فيه العيادة وتعتقد أنهم قاموا بضربها بسبب نشرها خبر الاعتقال.

بين 27 و29 / تشرين الثاني/ 2021 خرجت العديد من عائلات الأطفال الذين تم تجنيدهم في معسكرات قوات سوريا الديمقراطية في مظاهرات احتجاجية ووقفات مناهضة لقوات سوريا الديمقراطية في مدينتي عامودا والقامشلي بريف محافظة الحسكة، طالبوا فيها بإعادة أطفالهم من المراكز العسكرية التابعة لها. على إثر الحادثة سجلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تعرض العديد من السيدات اللواتي شاركن في الاحتجاجات لعمليات تهديد من قبل قوات سوريا الديمقراطية لإجبارهن على إيقاف احتجاجاتهن وكنا قد أصدرنا [تقريراً مفصلاً](#) حول عمليات تجنيد الأطفال.

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع السيدة جاكلين عيسو¹⁰، من أبناء مدينة عامودا بريف محافظة الحسكة، وكانت أحد المنظمات والمشاركات في الاحتجاجات التي طالبت بإعادة الأطفال المجندين في مدينة عامودا وقد أخبرتنا: "على الرغم من أن وقفنا كانت لوقت قصير وبشكل سلمي إلا أن عناصر جوانن شورشكر¹¹ هاجموا الوقفة الاحتجاجية ولم يكتفوا بذلك بل إنهم لاحقوني إلى منزلي، وقاموا بتخريبه وهددوني في حالة استمرت الاحتجاجات ضدهم فإنهم سيحاسبوني، وقد تكررت هذه التهديدات للعديد من النسوة اللواتي شاركن فيها لأن تهديد النساء سهل ولا يوجد محاسب لهم".

⁹ عبر الهاتف في 7 شباط/ 2022

¹⁰ تواصلنا معها عبر الهاتف في 23/ كانون الأول/ 2021

¹¹ منظمة جوانن شورشكر أو ما يعرف بالشبيبة الثورية منظمة مسلحة تعمل ضمن مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية وضمن رعايتها وتلقى تعليماتها من حزب العمال الكردستاني

ثاء: خلايا متطرفة نعتقد أنها تتبع لتنظيم داعش:

على الرغم من اندحار تنظيم داعش، وعدم سيطرته فعلياً على أراضٍ تتبع له، لكننا سجلنا تهديدات واعتداءات استهدفت النساء في بعض المناطق الخاضعة لقوات سوريا الديمقراطية، وفي مناطق قوات الجيش الوطني، وتركزت الهجمات ضمن مناطق البادية السورية والمحاذية لها أو الحدودية مع دولة العراق. نعتقد أن مصدر هذه التهديدات والاعتداءات هو خلايا تابعة لتنظيم داعش، وقد تعرضت العديد من النساء لعمليات قتل، تهديد بالقتل، نهب، على خلفية أنشطتهن أو عملهن، وهذا نموذج على فشل القوى المسيطرة في حماية المرأة والمجتمع في المناطق الخاضعة لها.

السيدة فاطمة العسلي، موظفة إغاثة في إحدى المنظمات الإنسانية التي تقدم خدماتها ضمن مخيم الهول بريف محافظة الحسكة، في 11/ كانون الأول/ 2021 تعرضت فاطمة للضرب والتهديد من قبل مسجلين مجهولين نعتقد أنهم ينتمون لتنظيم داعش بينما كانت في طريقها إلى عملها في المخيم، وقد أخبرتنا ¹² "خلال عملنا كثيراً ما نتعرض للتهديدات من قبل خلايا التنظيم أو الأشخاص الذين لا يزالون يحملون فكر التنظيم داخل المخيم أو خارجه لأننا نعمل على تقديم الخدمات الإنسانية لعوائل التنظيم، في ذلك اليوم كنت ذاهبة إلى عملي وأنتظر سيارة المنظمة على أحد المفارق في بلدة الهول لتقلني إلى المخيم، فتقدم نحوي شخصان على دراجة نارية وقاموا بترديد عبارة أن الدولة قادمة يا عميلة الـ PKK ثم قام أحدهم بضربي بقدمه ولذا بالفرار بسبب اقتراب عدد من سيارات المارة منهم" قالت فاطمة أن خلايا التنظيم تنشط بين حين وآخر في منطقتها وتستهدف النساء العاملات في المنظمات لإخافتهن وقد توقفت اثنتين من زميلاتها على العمل ضمن المخيم بسبب الخوف من التهديدات التي تلقينها سواء عبر رسائل نصية على هواتفهن أو عبر اعتراضهن من قبل خلايا التنظيم.

من ناحية أخرى، ورغم زوال تنظيم داعش عسكرياً، لكن تداعيات ممارساته البربرية بحق المرأة السورية في المناطق التي سيطر عليها ما زالت ممتدة حتى الآن، ولعلّ من أبرزها إجبار العديد من الإناث على الزواج من عناصر تابعة له، العديد منهن كنّ قاصرات، وقد أجبرت الأسر في كثير من الأحيان على تزويج بناتها لدوافع اقتصادية أو خوفاً من تنظيم داعش، وفي أحيان أخرى للاستفادة من سلطة وحماية التنظيم لها. كما سجلنا حالات تزويج قسري للنساء بعد احتجازهن واختطافهن من منازلهن، وتمت الغالبية العظمى من هذه الزيجات دون تسجيل رسمي، وقد رصدنا في العديد من الحالات أن النساء يجهلن الأسماء الحقيقية لأزواجهن، وقد عانت الإناث اللواتي تزوجن قسراً من عناصر التنظيم من تبعات جمة خاصة بعد ترك أو فقدان أزواجهن، من تمييز سلبي تجاههن، وزادت معاناتهن في حال كان لديها أطفال، لأن هناك صعوبة بالغة في تسجيل الأطفال دون وجود أو معرفة الأب، مما يعني بقاء أطفالها مجهولي النسب، وفاقدي الهوية، ومحرومون من حقوقهم القانونية والحصول على الأوراق الثبوتية. سجلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 184 حالة تزويج قسري لإناث في كل من حلب ودير الزور والرقعة وحماة في حقبة سيطرة داعش على مناطق من هذه المحافظات، لكننا نعتقد أن هذه الحصيلة لا تمثل سوى جزء بسيط جداً من الواقع، لأن هناك صعوبات هائلة في توثيق حالات التزويج القسري.

¹² عبر الهاتف في 28/ كانون الثاني/ 2022

جيم: جهات لم يتمكن من تحديدها:

رصدنا العديد من حالات تهديد النساء على خلفية نشاطهن وعملهن، من قبل جهات لم يتمكن من تحديد هويتها، ونعتقد أن الغالبية العظمى منها قد تكون تابعة لخلايا تنظيم داعش أو تنظيمات إسلامية متطرفة. وقد بلغ مجموع تلك التهديدات التي وصلتنا من نساء ناشطات في شمال غرب سوريا قرابة 21 حالة، تركز معظمها ضد النساء الناشطات في قضايا وشؤون المرأة.

السيدة مروة الياسين، موظفة في مجال التقييم لدى إحدى المنظمات العاملة في مخيمات دير حسان بريف محافظة إدلب، من أبناء بلدة سرمد بريف محافظة إدلب، في 16/ حزيران/ 2021 تعرضت للاعتداء من قبل مجموعة ملثمة هاجمت مكان المشروع التي كانت تقوم بمتابعته في منطقة دير حسان وقد أخبرتنا ¹³ "كنت في عملي المعتاد وقبل مغادرة مكان العمل وكان عبارة عن مركز خياطة للنساء، قام ثلاثة أشخاص ملثمين بالهجوم علي ورموا علي حجارة وغادروا بدراجة نارية مسرعين، لم أستطع التعرف عليهم ولكن في هذه المنطقة عمل المرأة غير مرغوب به بشكل عام". قالت مروة إنها أبلغت إدارة المخيم بالحادثة التي تعرضت لها ولكنها لم تجد جدوى فعلية من ذلك.

خامساً: 24 حادثة قتل طالت النساء بدافع جنساني منذ آذار 2021 حتى آذار 2022:

سجلنا العديد من حالات الاضطهاد والعنف ضد المرأة، والتي وصلت في بعض الأحيان حدّ قتلها، وذلك على خلفية جنسانية مرتبطة بشكل أساسي بما يطلق عليه مجتمعياً اسم "جرائم الشرف"¹⁴، ونعتقد أن هذه الاعتداءات والجرائم هي أبعد ما تكون عن القانون، والشرف والأخلاق، كما أنها انعكاس واضح لمدى هشاشة البنية القانونية والقضائية النازمة لحقوق المرأة.

هناك صعوبات كبيرة جداً في توثيق الانتهاكات والعنف بحق المرأة في سوريا، ومن أعقد الحالات هو توثيق العنف الأسري، لأنه من النادر جداً أن يتم الإبلاغ عنه، بل يتم التكتّم عليه، وتزوير الجريمة، وعلى الرغم من ذلك فقد تمكّننا منذ آذار 2021 حتى آذار 2022 من تسجيل 24 حالة قتل طالت النساء على يد أسرهن أو شركائهن، معظمها بذريعة "الشرف" أو رفض النساء لتزويجهن قسرياً، أو حالات ناجمة عن عنف من الرجل.

عيدة محمد البدر، من أبناء مدينة الحسكة، تبلغ من العمر 18 عاماً، تنتمي لعشيرة الشرايين، قتلت على يد إختوها وأعمامها رمياً بالرصاص داخل منزل مهجور في مساكن حي الزهور في ريف مدينة المالكية بمحافظة الحسكة في 28/ حزيران/ 2021 بذريعة الشرف وفي يوم الأحد 4/ تموز/ 2021 انتشر مقطع مصور على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي يظهر قيام مجموعة من المسلحين يرتدون الزي المدني وهم يسوقون عيدة إلى بيت مهجور ويرددون عبارات بوعيدهم بغسل العار، ويقومون بقتل الفتاة رمياً بالرصاص بسلاح حربي داخل البيت المهجور بعد هروبها من المنزل. وتخضع المنطقة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية. في 28/ تموز/ 2021 [أعلنت](#) قوى الأمن الداخلي أنها ألقت القبض على أربعة أشخاص من المشتكرين في الجريمة.

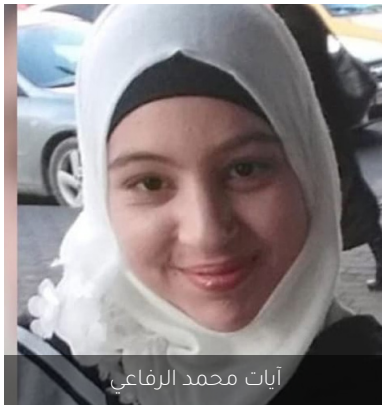
¹³ عبر الهاتف في 3/ أيلول/ 2021

¹⁴ جرائم قتل تقتل خلالها النساء والفتيات بذريعة الدفاع عن شرف الأسرة أو الرجل وبدافع جنساني.



الجمعة 10/ كانون الأول/ 2021 قتلت سيدة من أبناء بلدة تفتناز بريف محافظة إدلب على يد طليقها، رميةً بالرصاص عبر سلاح بندقية، أمام أطفالها الثلاثة، وذلك بينما كانت في زيارة لأطفالها في منزله بمدينة تفتناز. وحسب ناشطين في المنطقة أخبروا الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن السيدة كانت تقيم في ألمانيا وعادت إلى سوريا لرؤية أطفالها، وفي يوم الجريمة ذاته ألقى مخفر شرطة تفتناز التابع لحكومة الإنقاذ القبض على المجرم.

الثلاثاء 14/ كانون الأول/ 2021 عثر الأهالي على جثة سيدة، تم حرقها في مكب للنفايات في بلدة حزانو بريف محافظة إدلب الشمالي، ثم قامت فرق الدفاع المدني بانتشالها وتسليمها للطبابة الشرعية بمدينة إدلب، ليتبين أن السيدة في العقد الثالث من العمر وقد تم حرقها في وقت قريب لا يتعدى 10 ساعات من العثور على جثمانها، في 17/ كانون الأول/ 2021 [أعلن](#) مخفر شرطة بلدة كللي بريف محافظة إدلب إلقاء القبض على ثلاث من الفاعلين وتبين أنهم والدها واثنين من إختوها هم من قاموا بحرقها ثم حرقها باستخدام مادتي المازوت والأسيد، وأقدموا على تنفيذ الجريمة بسبب مشكلات عائلية بحسب اعتراف والد الفتاة.



السيدة آيات محمد الرفاعي، من أبناء مدينة دمشق، تبلغ من العمر 19 عاماً، قتلت يوم الجمعة 31/ كانون الأول/ 2021 على يد زوجها، وفي 2/ كانون الثاني/ 2022 قام فرع الأمن الجنائي التابع لقوات النظام السوري بإلقاء القبض على زوجها ووالديه لاشتراكهم في قتلها عبر ضربها على الرأس. وكانت آيات تتعرض للضرب والتعنيف المستمر من قبل زوجها ووالديه قبل مقتلها.

سادساً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات القانونية:

النظام السوري المسيطر على الدولة السورية كان الجهة الأولى التي خرقت القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وممارسات انتهاكات بحق المرأة على نحو واسع في كثير من الأنماط مثل القتل، والتعذيب والإخفاء القسري، وسار على نهجه بقية أطراف النزاع بشكل متفاوت، والبعض منها ارتكب انتهاكات بحق المرأة السورية لم يمارسها النظام السوري نفسه مثل التزويج القسري والتضييق على الملابس وحرية التنقل.

إن المجموعات المسلحة، باعتبارها أطرافاً من غير الدول، لا تستطيع أن تنضم رسمياً إلى أطراف المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، لكنها مُلزمة رغم ذلك باحترام حقوق الإنسان الأساسية، وبالقانون الدولي العرفي، كون هذه الأطراف تجسد سيطرة فعلية على أجزاء من إقليم الدولة. لقد أثبت التقرير وجود أنماط من التمييز بحق المرأة في عدد من الممارسات، وهذا يشكل انتهاكاً لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة¹⁵ والتي نصت على الأحكام التي يجب على الدول تطبيقها لحماية النساء من الآثار السلبية الناجمة عن التمييز. كما تشكل خرقاً لقرار مجلس الأمن رقم 1325¹⁶.

إن التزويج القسري يعتبر من الانتهاكات الفظيعة بحق المرأة، وكان تنظيم داعش قد مارسه على نحو واسع، وارتكب من خلاله جريمة ضد الإنسانية، ومورس أيضاً من قبل هيئة تحرير الشام والنظام السوري لكننا لم نتمكن من تسجيل هذه الممارسة على نحو واسع بسبب صعوبة معرفة ذلك، وبسبب القبضة الأمنية وخوف الزوجة والأهل. تحدث التقرير عن العديد من الممارسات التي تستند إلى قوانين وتشريعات لدى جميع أطراف النزاع، تنتهك حقوق المرأة بشكل يتعارض مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

أكد التقرير أن أغلب ممارسات العنف والانتهاكات بحق المرأة تهدف لردعها عن الانخراط في الشأن العام، وبشكل خاص النشاط السياسي، والإعلامي.

أكد التقرير على أن العشرات من حقوق المرأة الأساسية يتم انتهاكها، وفي مقدمتها، الحق في الحياة، عدم التعرض للتعذيب والاعتقال التعسفي والإخفاء القسري، وفي التنقل، واللباس، وحرية الرأي والتعبير، والعمل، وغيرها من الحقوق.

إن تعزيز دور المرأة، وحمايتها من العنف والانتهاكات، بما في ذلك حقها في العمل السياسي والإعلامي وحرية الرأي، سوف ينعكس بشكل إيجابي على المجتمع كله، كما أن كل ذلك من الأمور الأساسية في السعي نحو المساواة والتنمية.

¹⁵ الأمم المتحدة، مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،

<https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CEDAW.aspx>

¹⁶ الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1325 (31 تشرين الأول 2000).

التوصيات:

كافة أطراف النزاع/ القوى المسيطرة:

- احترام قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي، وقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة - سيداو، والتوقف عن كافة أشكال التمييز ضد المرأة.
- على جميع أطراف النزاع الإفراج الفوري عن النساء المحتجزات تعسفياً، وبشكل خاص على خلفية النزاع المسلح، والالتزام بالقوانين الدولية الخاصة باحتجاز الفتيات، بما يتضمن الفصل عن الرجال، والتفتيش والحراسة النسائية، وتنفيذ بروتوكولات لتفتيش السجناء عند دخولهم في الحجز للتبليغ داخلياً عن حوادث العنف الجنسي.
- الالتزام بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالنزاع السوري وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بدور أطراف النزاع في حماية النساء من العنف الجنسي، وباحترام دور المرأة في المشاركة في مختلف المجالات السياسية والمجتمعية، وبشكل خاص 1325،¹⁷ 1820، 1889، 1960، 2122،¹⁸ 2467.
- إجراء تحقيقات عن مرتكبي الانتهاكات، والعنف ضد المرأة، ومحاسبتهم وفق نظام قضائي مستقل، وأحكام تراعي القوانين الدولية، والبدء بتعويض الضحايا وجبر الضرر.
- إتاحة الحماية والأمن لعمل وتنقل النساء وتقديم الدعم لهن ووقف كافة أشكال التضييق وقمع الحريات.
- دعم الجهود التي تبذلها النساء في مكافحة العنف الواقع عليهن والتخفيف من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية التي يفرضها النزاع على حياتهن.
- تجنب النساء ويلات الحرب عبر اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان إيقاف جميع أشكال الانتهاكات الواقعة على المرأة، وضمان وضع النساء المحرومات من حريتهن في أماكن منفصلة عن الرجال.
- توسيع المشاركة الفعالة للمرأة في كافة التشكيلات السياسية وضمن مسار عملية السلام.
- تعديل القوانين والتشريعات بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وبناء نظام قضائي مستقل.
- تقديم مختلف أشكال الدعم والمساعدة للمرأة في بحثها عن العمل، وبشكل خاص النساء النازحات، واللاتي فقدن معيلهن.
- بناء نظام رعاية اجتماعية للنساء الأيتام والأرامل، ودعم النساء اللاتي تزوجن قسرياً، والعمل على إيجاد حلول لمعانتهن، وبشكل خاص قضية تسجيل الأطفال الذين ولدوا من التزويج القسري وقتل آبائهم.

إلى المجتمع الدولي ومجلس الأمن:

- تأمين حماية ومساعدة النساء المشرديات قسرياً من نازحات ولاجئات، ومراعاة احتياجاتهن الخاصة في مجال الحماية تحديداً.
- على كافة دول العالم المصادقة على "اتفاقية سيداو"، الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها لمحاسبة النظام السوري وفصح ممارساته الإجرامية بحق النساء في سوريا، وبذل كل جهد ممكن للتخفيف منها وإيقافها.
- اتخاذ كافة الإجراءات الممكنة قانونياً وسياسياً ومالياً بحق النظام السوري وحلفائه، وبحق جميع مرتكبي الانتهاكات في النزاع السوري للضغط عليهم من أجل الالتزام باحترام حقوق المرأة.
- الوفاء بالالتزام بالتبرعات المالية التي تمّ التّعهد بها، وتخصيص الجزء الأكبر منها للنساء اللاتي فقدن معيلهن، واللاتي تم تزويجهن قسرياً، والنساء اللاتي فقدن أعمالهن بسبب التهديدات والعنف، وذلك عبر دعم مراكز مختصة بهذه المهام.

¹⁷ الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1325 (31 تشرين الأول 2000).

¹⁸ الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 2122 (18 تشرين الثاني 2013).

- إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إنشاء محكمة مخصصة لمحاكمة الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب على وجه السرعة لإيقاف مسلسل الإفلات من العقاب الذي امتد على مدى قرابة عقد من الزمن في سوريا.

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة:

- نظراً لحجم الانتهاكات الواسعة من قبل النظام السوري بحق المرأة والتي بلغ بعضها حدّ الجرائم ضدّ الإنسانية يتوجب على اللجنة إبراز ما تقوم به في سوريا، فجهودها غير ملحوظة بالنسبة لنا، ولا بدّ من أن تكثّف من عملها على الحالات الفردية والجماعات في سوريا، كما نوصي الناجيات بالتواصل الفردي مع اللجنة وتقديم الشكاوى، وعلى اللجنة المبادرة في توسيع نطاق عملها.

إلى المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة:

- على المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضدّ المرأة وأسبابه وعواقبه تكثيف جهودها في سوريا: نظراً لحجم العنف الذي تتعرض له المرأة السورية، على وجه الخصوص من قبل الحكومة السورية نفسها، مقارنة بأية امرأة تحت ظلّ أية حكومة في العالم وبشكل خاص النساء في مراكز الاعتقال التابعة للنظام السوري وأجهزته الأمنية.

إلى الدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي:

- لا بدّ من رفع وتيرة العقوبات الاقتصادية على داعمي النظام السوري الرئيسيين، إيران وروسيا، اللذين شاركوا في ارتكاب انتهاكات تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحق المرأة في سوريا.
- تقديم كل مساعدة ممكنة لمنظمات المجتمع المدني الفاعلة في إعادة تأهيل الضحايا، ودمجهنّ في المجتمع مرة أخرى، وبشكل خاص النساء اللواتي تم تزويجهن قسرياً والأرامل الذين فقدوا معيلهن، والناجيات من العنف الجنسي والتعذيب.
- دعم مسار المحاسبة القضائية، بما في ذلك دعم ولاية الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار 2011، وفقاً لقرار الجمعية العامة 1971/248؛ وكذلك دعم مسار التقاضي عبر الولاية القضائية العالمية.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

- إصدار تقرير خاص عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان التي تتعرّض لها المرأة السورية في مختلف مناطق النزاع.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

- التحقيق في الحوادث الواردة في التقرير والاستفادة منها خلال الإعداد للتقرير القادم.

¹⁹ الأمم المتحدة، قرار الجمعية العامة 71/248 (11 كانون الثاني 2017)، <https://undocs.org/ar/A/RES/71/248>.

إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (أوتشا) والمنظمات الإنسانية والإغاثية المحلية والدولية:

- تنسيق عمليات المساعدة الإنسانية بحسب المناطق الأكثر تضرراً، وتجنب ضغوط وابتزاز النظام السوري بهدف تسخير المساعدات لصالحه.
- تخصيص موارد كافية لإعادة تأهيل الناجيات وبشكل خاص اللواتي تعرضن للعنف والاستغلال الجنسي، والتزويج القسري، وبحسب المناطق الأكثر تضرراً.
- التوسع في دعم الخدمات التي تقدم لضحايا العنف من النساء، وبشكل خاص ضحايا العنف الجنسي، بما فيها خدمات المأوى، والعلاج وإعادة التأهيل، وتقديم المشورة، وكفالة ملائمة الخدمات للاحتياجات الخاصة بالنساء والفتيات، مع إعطاء الأولوية للنساء الحوامل وحالات الولادة والأمهات المرضعات.
- إنشاء دور رعاية وحماية خاصة للنساء المعنفات واللواتي تعرضن للنزوح من قبل أسرهن ومجتمعاتهن.

إلى المنظمات النسوية حول العالم:

- مناصرة المرأة السورية وما تتعرض له من حجم انتهاكات قلّ نظيره على مستوى العالم، والقيام بفعاليات ومشاريع بشكل أكبر لإعادة تأهيل الناجيات من الاعتقال والتعذيب والتشريد القسري، وتسليط الضوء بشكل أكبر على معاناة المرأة السورية في مخيمات النزوح واللجوء ومراكز الاحتجاز.
- تقديم دعم نفسي للناجيات من العنف الجنسي، والتعذيب، وللنساء اللواتي تم تزويجهن قسرياً، وكذلك النساء اللواتي فقدن أعمالهن تحت التهديد والعنف.
- المطالبة بالكشف عن مصير آلاف النساء المختفيات قسرياً في سوريا.

إلى دول الجوار:

- ضمان قدرة اللاجئين القادمين من سوريا على طلب اللجوء، وبشكل خاص النساء منهن واحترام حقوقهن، ومن ضمنها حظر الإعادة القسرية، والإسراع في لم الشمل، ويجب على دول الاتحاد الأوروبي وغيرها أن تخفف الوطأة عن دول الجوار، وأن تستقبل مزيداً من اللاجئين السوريين، وعلى الدول المانحة زيادة مساعداتها للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وللمنظمات المجتمعات المحلية في دول اللجوء.

المفوضية العليا لشؤون اللاجئين:

- خلق بيئة مستقرة وآمنة للنساء اللاجئات وتكثيف العمل لإعادة اندماجهم في المجتمع عبر معالجات نفسية طويلة الأمد.
- تعزيز الاستثمار في التعليم والصحة وإعادة التأهيل النفسي.

شكر

تتقدم الشبكة السورية لحقوق الإنسان بخالص الشكر لكل من أرسل أخبار ومعلومات وبشكل خاص الضحايا الناجين وشهود العيان والنشطاء المحليون، الذين ساهمت معلوماتهم في تعزيز البيانات والأدلة في مختلف الحوادث الواردة في هذا التقرير.



www.snhr.org - info@snhr.org



Supported with German Federal Foreign Office's funds by ifa
(Institut für Auslandsbeziehungen), Funding Programme zivik